المحور الرابع: ميزان المدفوعات وعلاج الخلل فيه

أولا:تعريف ميزان المدفوعات

في الحقيقة هناك مجموعة من التعاريف تعكس اجتهادات مختلفة في مصدرها وشكلها ولكنها منسجمة في معناه، ومن بين تلك التعاريف نذكر ما يلي:

- هو بيان أو سجل محاسبي ، يسجل جميع تدفقات الأصول الحقيقة والمالية والنقدية من المقيمين في بلد ما وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة.[1]
- وعرف أيضا على أنه مستند حسابي يظهر الوضعية الناتجة عن العمليات الحاصلة خلال سنة بين الأعوان الاقتصاديين المقيمين في المجال الوطني وبين كل الأعوان الآخرين في العالم الخارجي.[2]
- ورد تعريف ميزان المدفوعات في (مرجع ميزان المدفوعات) الصادر عن صندوق النقد الدولي بأنه : بيان احصائي يوفر باسلوب منهجي منظم مايجري من معاملات اقتصادية بين اقتصاد معين والعالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة.[3]
- وعرفه كذلك على أنه بيان يلخص المعاملات الاقتصادية بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية محددة؛[4]
- ميزان المدفوعات :هو بيان يسجل قيمة الحقوق والديون الناشئة بين دولة معينة والعالم الخارجي، نتيجة قيام جميع انواع المبادلات الاقتصادية التي تنشأ بين المقيمين في هذه الدولة والمقيمين في الخارج خلال فترة معينة اتفقوا على تحديدها بسنة.[5]
- **بناءا على ما سبق يمكن تعريف ميزان المدفوعات على انه:"سجل منظم أوبيان حسابي شامل لكل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية معينة,عادة ما تكون سنة".**

وتسجل المعاملات في ميزان المدفوعات طبقا لنظام القيد المزدوج والذي يعبر أن لكل عملية تتم مع الخارج قيدين أحدهما مدين والآخر دائن متساويين في القيمة.[6]

وينبغي أن يكون واضحا من هذا التعريف ما يلي:

1. ينصب اهتمام ميزان المدفوعات على المعاملات الاقتصادية الخارجية فقط.

---

[1] -BERNARD GUILOCHON ,Annie kawechi , **économie internationale : commerce et macroéconomie**, dunod, paris, 5 eme edition, 2006, p 188.

[2]-مفتاح صالح، **المالية الدولية**، مطبوعة موجهة لطلبة سنة رابعة ليسانس نظام كلاسيكي، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، الجزائر، 2006/2005، ص41.

[3]- وليد عيدي عبد النبي ، **ميزان المدفوعات بوصفه أداة في التحليل الاقتصادي**، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والأبحاث، العراق، لم تذكر سنة النشر، ص1.

[4]-صندوق النقد الدولي، **دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي**، الطبعة السادسة، واشنطن، 2009، ص7.

[5]-وليد عيدي عبد النبي، مرجع سابق، ص1.

[6]- محمد العربي ساكر، **محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق**، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، الجزائر، 2003، ص100.

2. المقيم: ويشمل مفهوم المقيمين كل الأشخاص الطبعيين والمعنويين (بنوك، شركات، مؤسسات.....) والذين يزاولون نشاطهم داخل إقليم الدولة بما في ذلك مياهها الإقليمية ومجالها الجوي لمدة معينة من الزمن، ويعتبر كل شخص طبيعي أو معنوي مقيم إذا تعدت مدة إقامته في دولة ما السنة الكاملة(وتعتبر المدة سنة ليست معيار يصلح لكل الحالات فمثلا بعثات الطلبية لايطبق عليها هذا المعيار).وحسب صندوق النقد الدولي تعتبر الوحدة المؤسسية مقيمة في الإقليم الاقتصادي الذي ترتبط به أكثر من غيره، أي الإقليم الذي يمثل مركز المصلحة الاقتصادية الأغلب لها حيث يوجد لها موقع أو مسكن أومكان انتاج أو مباني أخرى تمارس الوحدة فيها أو منها قدرا مهما من الأنشطة والمعاملات الاقتصادية وتعتزم الاستمرار في ذلك لأجل غير مسمى أو لفترة زمنية محددة ولكنها طويلة ولايلزم أن يكون الموقع ثابتا مادام قائما داخل الاقليم الاقتصادي .

وبصفة عامة يمكن القول أن صفقة المقيم تطلق على كافة الأعوان المتواجدين على التراب الوطني الذين يمارسون ضمنه نشاطا اقتصاديا منتظما ودائما مثل فروع الشركات الأجنبية .

- **اللاجئون**

لاتعتمد أي معاملة خاصة للاجئين وتتغير اقامتهم من إقليم الموطن إلى إقليم اللجوء إذا ظلوا في المكان الذي لجأوا إليه أو اعتزموا البقاء فيه لمدة عام أو أكثر وحتى إذا كانت الاقامة غير طوعية وعابرة ووضعها المستقبلي غير واضح.

- **المرضى والسياح**

الأفراد الذين يذهبون للخارج بغرض العلاج أو السياحة يعتبرون مقيمون في الاقليم الذي كانو فيه قبل العلاج لأنالدافع هنا مؤقتا، وتتحدد إقامة المرافقينالذين يعولونهم بفس الطريقة التي تتحدد بها اقامة المرضى.

- **الطلاب**

أما بالنسبة للطلاب الذين يتوجهون للخارج بغرض إتمام الدراسة لمدة لا تقل عن السنة(قصد تسهيل الحسابات على المستوى الدولي)، يعدون مقيمين بالنسبة للإقليم الذي قدموا منه لأن غرض تغيير الإقليم كان مؤقتا وبالتالي فمركز مصلحتهم الإقتصادية يظل في إقليم موطنهم، لكن في حال قرروا البقاء في إقليم الدراسة بعد انتهاء فترة دراستهم عندها يعدون مقيمين في ذلك الإقليم وغير مقيمين بالنسبة للإقليم الذي قدموا منه؛[1] ولا يعتبر الأشخاص الذين يقيمون عرضا على ارض الدولة من المقيمين مثل السائحين من الأجانب.

3. الإقامة وليست الجنسية هي التي يعول عليها للتفرقة بين ما يعتبر دوليا فيدرج في الميزان ومالا يعتبر كذلك فلا يدرج.
4. لاتوجد قاعدة محددة في تحديد بداية الفترة التي يغطيها الميزان.فعلى حين تبدأ بعض الدول فترة السنة في أول جانفي وتنهيها في نهاة ديسمبر فان دولة مثل اليابان تبدأ هذه الفترة مع بداية ابريل من كل عام لتنتهي في أخر شهر مارس من العام التالي.إضافة إلى ذلك فان بعض الدول تعد تقديرات لموازين مدفوعاتها لفترة تقل عن السنة(كل ثلاثة شهور مثلا) مثل

[1]-بودخدخ كريم، **مالية دولية**، مطبوعة موجهة لطلبة سنة أولى ماستر اقتصاد دولي وسنة ثالثة اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2016/2015، ص ص 16-17.

الولايات المتحدة الأمريكية ومعظم الدول المتقدمة, وذلك لمساعدة السلطات المختصة على معرفة حقيقة الوضع الاقتصادي الخارجي ومن ثم العمل على اتخاذ الإجراءات المناسبة لتدارك الوضع بدلا من الانتظار حتى نهاية العام.

ثانيا: أهمية ميزان المدفوعات:

إن لبيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها تغطيها دراسة هذه البيانات لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني و ذلك ذلك للأسباب التالية[1] :

1. يظهر ميزان المدفوعات القوى المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف طلب وعرض العملة المحلية.
2. إن هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني و قابليته لتكيف مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي ،[2] وبالتالي فهو يسمح بتحديد بعد وطبيعة العلاقات الإقتصادية الدولية للبلد مع بقية العالم ، فهو يظهر الأهمية النسبية للمبادلات مع الدول المختلفة ،حصة البلد من التجارة العالمية من حيث حجم المبادلات ونوع السلع المتبادلة.
3. أداة هامة تساعد السلطات على تحديدهم السياسة المالية والنقدية. فعلى سبيل المثال قيام الحكومة بتخفيض الضرائب أو تخفيض قيمة العملة أو زيادة المعروض النقدية يحدث تغيرات في الاقتصاد ، فإذا أردنا معرفة تأثير تلك السياسات على الموقف الخارجي للإقتصاد فإننا نحتاج إلى الرجوع لميزان المدفوعات لملاحظة التغيرات التي يمكن أن تحدثها هذه السياسات على الصادرات والواردات والأرصدة الدولية.
4. يعتبر ميزان المدفوعات مصدرا للمعلومات عن المعاملات التي يترتب عليها التزامات نحو الغير أو حقوق للدولة اتجاه الغير.
5. عادة ما يطلب صندوق النقد الدولي من جميع أعضاءه تقديم موقف موازين مدفوعاتها سنويا لكون الميزان من اهم المؤشرات للحكم على المركز الخارجي لكل عضو من أعضاء الصندوق.[3]
6. إن المعاملات الاقتصادية التي تربط البلد مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الدولي و بذلك فهي تقيس الموقف الاقتصادي الدولي للبلد،[4]بمعنى أخر يقيس ميزان المدفوعات درجة اندماج اقتصاد وطني معين مع الاقتصاد الدولي.

ثالثا: العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات

من أهم العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات نذكر منها : [5]

1. **التضخم** : يؤدي التضخم إلي ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح نسبيا أعلي من الأسعار العالمية ، فتنخفض الصادرات و تزداد الواردات نظرا لان أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا.

---

[1]-محمد العربي ساكر، مرجع سابق،ص 100

[2]-خالد المرزوك، مرجع سابق، ص 54.

[3]هاني عرب، **المساعد في المالية الدولية**، ملتقى البحث العلمي، 2008، ص6.

[4]-خالد المرزوك، مرجع سابق، ص 54.

[5]- بسام الحجاز ،**العلاقات الاقتصادية الدولية** ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع ،بيروت ،لبنان 2003،ص64.

2. **معدل نمو الناتج المحلي** : تؤدي زيادة الدخل في الدولة المعنية إلي زيادة الطلب علي الواردات وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض الدخل إلي انخفاض الطلب على الواردات.

3. **الاختلاف في أسعار الفائدة :** يبدي التغير في سعر الفائدة أثرا على حركة رؤوس الأموال ، ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة في الداخل إلي تدفق رؤوس الأموال إلي الداخل ، بهدف استثمارها في تملك سندات ذات عائد مرتفع ، و على العكس من ذلك يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى خروج رؤوس الأموال ، ويعود السبب في ذلك أن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين ، ينتقل راس المال إلي المراكز المالية التي ارتفع سعر الفائدة فيها عن المستوي العالمي للاستفادة من الفرق بين السعرين.

4. **سعر الصرف** : تبدي التغيرات في سعر الصرف أثرا علي ميزان المدفوعات ، ويؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلي خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا ، وتجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين ، وعلي العكس من ذلك يؤدي تخفيض سعر الصرف إلي زيادة القدرة التنافسية للصادرات وتجعل أسعار الواردات اقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.

رابعا: مكونات ميزان المدفوعات

ينقسم ميزان المدفوعات أفقيا إلى قسمين أساسيين وهما:[1]

الجانب الدائن : وتسجل فيه كل عملية يترتب عنها دخول للعملة الأجنبية (الصادرات) وكل ما من شأنه خلق حقوق للدولة أتجاه المستوردين الأجانب.

الجانب المدين : وتسجل فيه كل عملية يترتب عليها خروج العملة الأجنبية من دولة إلى أخرى (الواردات) وكل ما من شأنه خلق التزام للدولة قبل دول أخرى.

أما عموديا فجرت العادة على تقسيم ميزان المدفوعات إلى أقسام مستقلة يضم كل منها قوى متميزة من المعاملات الإقتصادية ذات الطبيعة المتشابهة ومن بين التقسيمات الشائعة نورد هذا التقسيم لتميزه بالوضوح والمنطقية.

1. حساب المعاملات الجارية

وهو أهم حسابات ميزان المدفوعات لأنه يعكس أهم العلاقات الاقتصادية الدولية إذ يشمل جميع المعاملات الدولية التي يكون من شأنها التأثير على حجم الدخل القومي بصورة مباشرة سواء بزيادته أو نقصانه و تسجل فيه حركة السلع والخدمات المتبادلة ما بين الدولة والدول الأخرى وبالتالي فهو يدل على الجوهر الحقيقي للعلاقات الاقتصادية الدولية للدولة. [2]ويتضمن هذا الحساب : الميزان السلعي، ميزان الخدمات وحساب التحويلات من جانب واحد.

---

[1]- ساكر محمد العربي، مرجع سابق، ص101.

[2]-لعقون نادية، **تحرير حركة رؤوس الاموال و أثارها على ميزان المدفوعات –دراسة حالة الجزائر الفترة 2000/1990-**، مذكرة ماجستير –غير منشورة-، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، الجزائر، 2004/2003، ص 5.

أ. الميزان السلعي" التجارة المنظورة أو حساب السلع":

تنضمن كافة البنود المتعلقة بالصادرات والواردات من السلع المادية" بما في ذلك الذهب غير النقدي" التي تمر بحدود الدولة الجمركية.[1] وعادة تقيم الصادرات على اساس القيمة الدولية (فوب .F.O.B) [*] اي قيمة البضاعة على ظهر السفينة ، اما الواردات فتقيم على اساس القيمة الدولية (سيف .C.I.F)[**] اي قيمة البضاعة في ميناء الوصول .الا ان صندوق النقد الدولي IMF غالبا ما يوصي بان تقيم كل من الصادرات والواردات على اساس FOB لكي يسهل التمييز بين قيمة البضاعة الاصلية وبين قيمة الخدمات التي ترافقها عبر الحدود الدولية مثل نفقات النقل والتامين والخزن ...الخ .[2]

ويعبر الميزان التجاري على صافي التعامل الخارجي ،أي الفارق بين الصادرات والواردات ،فإذا تجاوزت قيمة الصادرات قيمة الواردات يعني ذلك حدوث فائض في الميزان التجاري ،إذا حدث غير ذلك يعني حدوث العجز .ويعكس الفائض في الميزان التجاري قوة ومتانة الاقتصاد ما إذا تحقق ذلك في ظروف طبيعية ،أما إذا ما تحقق ذلك في ظل سياسة معينة كسياسة تقييد الواردات فيعبر ذلك على نجاح تلك السياسة.[3]

ب. ميزان الخدمات (التجارة غير المنظورة).

تعتبر هذه العمليات غير منظورة (les invisibles) لأنها غير مرئية فعليا ولا تمر عبر أجهزة الجمارك, ومن أهم أوجه عمليات الخدمات:النقل والمواصلات ونشاطات شركات التأمين والمؤسسات المالية والمصرفية والنشاط السياحي والاتصالات ومجموعة أخرى من النشاطات المتفرقة التي يصعب حصرها ،[4] ويضاف إلى ما سبق الأرباح والفوائد التي تدرها رؤوس الأموال المستثمرة في الخارج والمملوكة للمقيمين.[5]

---

[1]-زينب عوض الله، مرجع سابق، ص102.

[*]فوبFOB: Free On Board أي إدخال قيمة الخدمات المتعلقة بالنقل حتى الحدود الجمركية للاقتصاد المصدر ضمن قيمة البضاعة، وهذا من أجل فصل قيمة السلعة على الخدمات المتصلة بها.

[**]سيفCIF: Cost Insurance Freight فتتضمن بالاضافة إلى قيمة السلعة ، رسوم الشحن والتأمين والخدمات التوزيعية والنقل حتى ميناء الوصول.

[2]-خالد مرزوك، مرجع سابق، ص55.

[3]- أحميمة خالد، **أزمة الديون السيادية الأوروربية و انعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي – دراسة حالة الجزائر2011/2005**-مذكرة ماجستير –غير منشورة-، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، الجزائر، 2013/2012، ص76.

[4]- مفتاح صالح، مرجع سابق، ص 43.

[5]-لعقون نادية ، مرجع سابق، ص 6.

- **خدمات النقل** :تتضمن المدفوعات المتعلقة بمختلف أنواع خدمات النقل (البري البحري، الجوي) التي تؤديها الدولة إلى غير المقيمين وتشمل أيضا على خدمات الشحن كاستخدام الدول الأجنبية لبواخر ومركبات الدولة في نقل البضائع وتذاكر السفر ورسوم الموانئ، وأجور صيانة السفن والطائرات وتمويلها بالوقود. .[1]
- **خدمات التأمين** :ويشمل المدفوعات الدولية المتعلقة بالتأمين على نقل البضائع والتأمين على الحياة والتأمين ضد الحوادث، كما يشمل ايضا عمليات اعادة التأمين.[2]
- **خدمات السياحة** :تشملا الصادرات والواردات التي تنشأ عن التبادل السياحي كأجور السفر والنفقات الفندقية وأي سلعة أو خدمة تباع للسياح.
- **خدمات التعليم** :هي نفقات ومصروفات في الخارج للبعثات الطلابية لدول أجنبية أو العكس بمعنى نفقات البعثات الأجنبية في داخل البلد.
- **اتصالات** :تتمّثل في خدمات هيئات البريد والاتصالات، المقدمة من الهيئات المحلية للأجانب أو العكس.
- **العلميات الحكومية** : وتتضمن المدفوعات الحكومية التي قد تكون خاصة بالناحية العسكرية(المساهمة في صيانة القوات المسلحة في الخارج ،مصاريف القوات في نطاق اتفاقية للدفاع المشتركة) أو غير العسكرية(كالمساهمة في نفقات المنظمات الدولية ،مصروفات البعثات الدبلوماسية .....).
- **الخدمات الأخرى**: وتشتمل على باقي بنود الخدمات مثل الدخول المكتسبة من العمل بالخارج(لغير المهاجرين)، العمولات التجارية ،مدفوعات البريد والهاتف ،عوائد الحقوق الأدبية... الخ.

بالإضافة إلى هذه البنود يوجد بند آخر يضمه البعض إلى حساب التجارة غير المنظورة، والبعض الآخر يضعه كبند منفرد في شكل عائدات الاستثمار:

- **الدخول من الاستثمارات الخارجية** :تشمل العائد من الأصول المستثمرة في الخارج سواء استثمارات اجنبية (كالفوائد والأرباح من فروع شركات تابعة في الخارج) أو أرباح أسهم أو فوائد قروض وسندات.[3]

إن عمليات الخدمات تحتل مكانة هامة في موازين مدفوعات البلدان المتقدمة, فالميزان التجاري البريطاني هو في حالة عجز شبه دائم, إذ انه لم يسجل فائضا في رصيده منذ بداية القرن التاسع عشر وحتى منتصف العقد المنصرم (العشرين) إلا خلال سنوات خمس, لكن العجز المذكور كان يغطى دائما بفائض ميزان الخدمات وفائض ميزان عائد رأس المال اللذين سوف يشار إليهما لاحقا.[4]

ج. **حساب التحولات من طرف واحد**

---

[1]- موسى سعيد مطر،ياسر المومني، شقري نوري موسى،**المالية الدولية**,دار صفاء للنشروالتوزيع,عمان، الاردن، 2003، ص23.

[2]-منهوم بلقاسم، **أثر تخفيض القيمة الخاجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات-دراسة قياسية لحالة الجزائر1970-2009**-،مذكرة ماجستير-غير منشورة-، جامعة وهران، الجزائر، 2013/2012، ص23.

[3]- موسى سعيد مطر،ياسر المومني، شقري نوري موسى، مرجع سابق، ص23.

[4]-مفتاح صالح، مرجع سابق، ص 43.

ويخصص هذا الحساب للمدفوعات التي يترتب عليها تحويل موارد حقيقية أو حقوق مالية من وإلى بقية دول العالم دون مقابل،[1] أي قد يتم التحويل في صورة سلع وخدمات (كالمنح والهبات الحكومية التي تتخذ شكل المواد الغذائية ...) أو في شكل نقود أو حقوق مالية (كالتحويلات من المهاجرين إلى ذويهم ودفع تعويض لدولة أخري ...)، [2]حيث تقام من طرف واحد ولا يترتب على قيامها أي التزام بالسداد، والفرق بين هذه المعاملات والمعاملات الاخرى في الميزان انها تتم من طرف واحد وليس طرفين .فعملية التصدير مثلا تمثل صفقة ثنائية، لأن تصدير السلع يترتب عليه القيام بالدفع المقابل.اما التحويلات احادية الجانب فلا يترتب على الطرف الثاني فيها اي التزام مقابل،ومن امثلتها تحويلات العاملين، الهيبات و المنح و الهدايا و المساعدات و أية تحولات أخرى سواء رسمية أم خاصة .

- **التحويلات الخاصة** : وهي تحويلات مقدمة أو مستلمة من الأفراد والمؤسسات والهيئات الخاصة مثل تحويلات المهاجرين وهبات المؤسسات الخيرية... الخ.
- **التحويلات الحكومية :** وهي المقدمة أو المستلمة من طرف الحكومات مثل المنح التي تقدم لتدعيم برامج التنمية الاقتصادية أو للإغاثة من الكوارث الطبيعية أو لتمويل شراء حربية... إلخ[3].

وحسب صندوق النقد الدولي يتم تقسيم الحساب الجاري إلى :

- حساب السلع والخدمات

حساب الدخل الأولي:

ويتمثل الدخل الأولي في العائد الذي يستحق للوحدات المؤسسية نظير مساهمتها في عملية الانتاج أو مقابل توفير الاصول المالية وتأجير الموارد الطبيعية لوحدات مؤسسية أخرى،وبذلك تنقسم الدخل الأولى إلى نوعان :

- **الدخل المرتبط بعملية الانتاج** : تعتبر تعويضات العاملين (الأجور سواءا النقدية أوالعينية ومساهمات أرباب العمل في صناديق الضمان الاجتماعي)، الضرائب(ضرائب المنتجات مثل: ضريبة القيمة المضافة، رسوم الاستيراد ، ضرائب التصدير ورسوم الاستهلاك والضرائب الأخرى على الانتاج مثل : ضريبة الأجور، الضرائب المتكررة على المباني والأراضي والتراخيص التجارية)والدعم على المنتجات والانتاج من قبيل الدخل المرتبط بالانتاج.

الدخل المرتبط بملكية الاصول المالية وغيرها من الأصول غير المنتجة : تأجير الموارد الطبيعية (الريع) ، توزيعات الارباح(الاستثمارالمباشرة أو حملة الأسهم)، الأرباح المعاد استثمارها ،الفوائد(الاستمار في المحافظ المالية وبالتحديد السندات، الفوائد على القروض والودائع) .

حساب الدخل الثانوي:

---

[1]- محمد العربي ساكر، مرجع سابق،ص 101.

[2]-لعقون نادية، مرجع سابق، ص 6.

[3]-أحميمة خالد، مرجع سابق، ص 77.

يبين حساب الدخل الثانوي التحويلات الجارية بين المقيمين وغير المقيمين، والتحويل كما هو معلوم هو عبارة عن قيد يقابل ما تقدمه وحدة مؤسسية مقيمة إلى وحدة مؤسسية أخرى غير مقيمة من السلع والخدمات أو الأصول المالية أو أصول أخرى غير منتجة دون الحصول في المقابل على أي بند له قيمة، ويمكن أن تنشأ تحويلات أيضا متى كانت القيمة التي تم الحصول عليها مقابل بند ما ليست لها دلالة اقتصادية أو تقل كثيرا عن قيمة هذا البند .ويمكن التمييز بين الأنواع التالية من التحويلات:

1. **التحويلات الشخصية**:وتشمل جميع التحويلات الجارية النقدية أو العينية التي تمنحها الأسر المعيشية المقيمة إلى أسر معيشية غير مقيمة أوتتلقاها منها.
2. **التحويلات الجارية الأخرى :وتضم**

- الضرائب الجارية على الدخل والثروة وغيرها
- المساهمات والمزايا الاجتماعية
- صافي أقساط التأمين على غير الحياة
- مطالب التأمين على غير الحياة
- التحويلات الجارية المرتبطة بالتعاون الدولي.
- التحويلات الجارية المتنوعة.

2. **حساب رأس المال (العمليات الرأسمالية) :**

تدخل في هذا الحساب جميع العمليات التي تمثل تغيرا في مراكز الدائنية و المديونية للدولة لأن معاملات الدولة مع الخارج لا تقتصر على تجارة السلع و الخدمات فقط ، بل هناك حركات رؤوس الأموال التي تنتقل من بلد إلى آخر ، و التي تنقسم إلى نوعين:

أ. **رؤوس الأموال الطويلة الأجل** : و هي التي تتجاوز مدة بقائها السنة كالقروض الطويلة الأجل ، و الاستثمارات المباشرة ، و الأوراق المالية (أسهم و سندات) أي بيعها و شرائها من وإلى الخارج .

ب. **رؤوس الأموال القصيرة الأجل**: و هي التي لا تتجاوز مدة بقائها السنة مثل الودائع المصرفية والعملات الأجنبية و الأوراق المالية القصيرة الأجل ، و القروض القصيرة الأجل و الكمبيالات....إلخ .[1] و تتسم هذه الإستثمارات عادة بسيولتها الفائقة و سهولة إنتقالها بين الدول.[2]

ملاحظة :

عادة ما يطلق على ميزان العمليات الجارية و حركة رؤوس الأموال الطويلة الأجل مجتمعة "ميزان المدفوعات الأساسي " او " العمليات فوق الخط " .ولاشك أن هذه الأشكال من العمليات تشكل في النتيجة حقا أو دينا للقطر على الخارج أو العكس .

[1]- خالد المرزوك، مرجع سابق، ص ص 55-56.

[2]- ساكر محمد العربي، مرجع سابق، ص102.

3. حساب التسويات الرسمية " ميزان الذهب و النقد الأجنبي ":

وهو الميزان الذي يعكس صافي العمليات المالية و النقدية التي تتم عبر الحسابات السابقة حيث يعكس حركة النقد الأجنبي بين بين أي دولة ودول العالم الأخرى ، وكذلك حركة الذهب ولكن بوصفه نقدا و ليس سلعة كما هو الحال في الحساب الجاري، بمعنى أخر يقيس هذا الحساب التغير في الاحتياطات الرسمية الاجمالية التي تملكها أي دولة من الذهب والعملات الأجنبية.[1]

4. **فقرة الخطأ و السهو:** قد يحدث أن تكون القيمة المتحصل عليها لمجموع البنود في الجانب الدائن معارضة تماما للقيمة المتحصل عليها لمجموع البنود في الجانب المدين لذلك يجب إدخال الرقم الذي يجعل الجانبين متساويين و يسمى هذا القيد التصحيحي بالسهو و الخطأ أو التناقص الإحصائي ، ويحصل ذلك في الحالات التالية:[2]

- الخطأ في تقييم السلع والخدمات المتبادلة نتيجة لاختلاف في أسعار صرف العملات، وذلك لوجود علاقة وثيقة بين موقف ميزان المدفوعات وسعر الصرف المعتمد لدى ذلك القطر؛
- قد تقتضي ضرورات الأمن القومي عدم الإفصاح عن المشتريات العسكرية للبلد وبالتالي سوف تدرج قيمة هذه المشتريات في فقرة السهو والخطأ .

يتم الحصول على المعلومات اللازمة لإعداد ميزان المدفوعات من مصادر مختلفة:[3]

- إدارة الجمارك التي تصدر بيانات مفصلة او جزئية عن تصدير واستيراد السلع المرئية.
- مصلحة الضرائب التي تقدم إحصاءات عن عائدات رأس المال المستثمر في الخارج.
- تظهر ميزانية البنك المركزي التغيرات التي تطرأ على الأصول الدولية(العملات الأجنبية,الذهب النقدي,حقوق السحب الخاصة).
- دوائر الدولة المختصة بدخول وخروج الأشخاص.

خامسا: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

1. مفهوم توازن ميزان المدفوعات و أنواعه

على الرغم من أن ميزان المدفوعات يكون دائما متوازنا من الناحية المحاسبية نتيجة استخدام طريقة القيد المزدوج؛ إلا أنه قد يحدث أن يحقق فائضا أو عجزا، فنقول في هذه الحالة أنه في حالة اختلال، وبالتالي فالاختلال المقصود به في هذا الميزان هو الاختلال الاقتصادي، ولإيضاح ذلك يجب التفرقة بين المفهومين:

---

[1]-هاني عرب، مرجع سابق، ص 09.

[2]-لعقون نادية ، مرجع سابق، ص 7.

[3]- بسام الحجاز، مرجع سابق،ص ص52-53.

أ. **التوازن المحاسبي:**ونقصد به تساوي مجموع الحسابات الدائنة مع مجموع الحسابات المدنية وذلك بعد اضافة بند السهو والخطأ وهذا نظرا لأن العمليات يتم تسجيلها وفق قاعدة القيد المزدوج .

ويؤخذ على هذا التوازن أنه لا يقدم أي دلالة على طبيعة التوازنات الخارجية، فهو يقدم فقط وصف محاسبي لميزان المدفوعات.[1]

ب. **التوازن الاقتصادي(الحقيقي أو الخارجي لميزان المدفوعات):** يستوجب توازن بنود دائنة معينة مع بنود مدينة الميزان وليس جميع البنود ،وبالتالي فهو يتعلق ببعض حسابات ميزان المدفوعات ، ويعتبر التوازن الاقتصادي حالة نظرية قلما تتحقق، و لكي نفهم معنى التوازن او الاختلال الاقتصادي في ميزان المدفوعات ، يجب علينا التمييز بين نوعين من العمليات التي تسجل في هذا الميزان وهي :[2]

- **العمليات التلقائية أو المستقلة:**وهي العمليات التي تتم لذاتها وبغض النظر عن الوضع الاجمالي لميزان المدفوعات - فائض أوعجز في الميزان- وبالتالي هي ذات طبيعة اقتصادية بحتتة،بحيث يرجع سبب اتمامها إلى الاختلاف في مستويات الأسعار والدخول وأسعار الفائدة بين الدول، وبالتالي فهي عمليات اختيارية وتتم بغرض تحقيق ربح أو إشباع رغبة اقتصادية لدى المقيمين داخل الدولة . ويشمل هذا النوع من المعاملات والتي يطلق عليها العمليات فوق الخط البنود التالية:جميع أنواع الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة، التحويلات من جانب واحد، أي المعاملات الجارية يضاف إليها المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل التي تتم بغرض الاستثمار طويل الأجل من أجل تحقيق الربح وأيضا المعاملات قصيرة الأجل التي تتم من أجل الاستفادة من فرض الاختلاف في أسعار الفائدة بين المراكز المالية الدولية أو بغرض المضاربة.[3]
- **عمليات الموازنة أو التسوية" العمليات التعويضية":** هذه العمليات لا تتم لذاتها وإنما تجرى بالنظر إلى حالة ميزان المدفوعات،[4] بمعنى أخر هي العمليات التي تترتب عن العمليات المستقلة وتتم في ضوء موقف معين لميزان المدفوعات"فائض أو عجز" ، ويطلق عليها (العمليات تحت الخط)وتتمثل في:
  - حركة رأس المال قصير الأجل (على شكل قروض)،
  - حركة الذهب للأغراض النقدية،
  - التغيرات في احتياطي الصرف الأجنبي.

ويكون ميزان المدفوعات في حالة اختلال اقتصادي (سواء فائض ام عجز) بالنظر الى العمليات التلقائية او المستقلة او عمليات فوق الخط وكما ياتي :

---

[1]- أحميمة خالد، مرجع سابق، ص82.

[2]- رضا عبد السلام ، **العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق**، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص ص380-381.

[3]- ساكر محمد العربي، مرجع سابق، ص103.

[4]- سامية مقعاش، **العملة الاوروبية الموحدة و انعكاساتها على ميزان المدفوعات الجزائري**، مذكرة ماجستير-غير منشورة-، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2007/2006، ص101.

- ان حالة الفائض الاقتصادي تعني ان : العمليات المستقلة الدائنة اكبر من العمليات المستقلة المدينة ،
- اما حالة العجز الاقتصادي فتعني ان : العمليات المستقلة الدائنة اصغر من العمليات المستقلة المدينة .

2. أسباب و أنواع الإختلالات في ميزان المدفوعات

أ. أسباب إختلال ميزان المدفوعات [1]

- **التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية :** و هذا لوجود علاقة وثيقة بين موقف ميزان المدفوعات و سعر الصرف المعتمد لدى ذلك القطر ، فإذا كان سعر الصرف لعملة قطر أكبر من قيمتها الحقيقية فسيؤدي ذلك إلى إرتفاع أسعار السلع القطر ذاته من وجهة نظر الأقطار الأخرى مما يؤدي إلى إنخفاض الطلب الخارجي على تلك السلعة و بالتالي حدوث عجز في ميزان المدفوعات و يحدث العكس في حالة تقييم العملة بأقل من قيمتها .
- **أسباب هيكلية :** و تتعلق هذه الأسباب بالمؤشرات الهيكلية للإقتصاد الوطني خاصة هيكل التجارة الخارجية و هيكل الناتج الوطني و ينطبق هذا على الدول النامية التي تعتمد في صادراتها على التركيز السلعي حيث تتأثر هذه الصادرات بمرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق العالمية .
- **أسباب دورية :** و تتمثل في التقلبات التي تحدث في النشاط الإقتصادي لبعض الأقطار و تدعي بالدورات الإقتصادية مثل الرخاء و الركود .
- **الظروف الطارئة :** مثل الكوارث الطبيعية و الظروف السياسية كالإضراب مثلا و التي تؤثر حتما على الصادرات مما يؤدي إلى إختلال ميزان المدفوعات .

ب. أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات

يمكن التمييز بين عدة أنواع من الإختلالات حسب الأسباب التي أوجدتها وهي كما يلي:

ب.1. الاختلال المؤقت

- **الإختلال العارض:**

وهو الذي ينجم عن حدث عارض لايتفق وطبيعة الأمور ولا يعبر عن القوى الإقتصادية الحقيقية للدولة .ومثال ذلك العجز الذي يحصل في الدول الزراعية, نتيجة إصابة محصول التصدير الرئيسي بآفة زراعية على سبيل المثال, مما يؤدي إلى وجود إختلال سالب في الميزان التجاري بسبب إنخفاض المتحصلات من العملات الأجنبية, ومثلما يؤدي الحدث العارض إلى إختلال سلبي في الميزان التجاري, فقد يؤدي أيضا إلى إختلال إيجابي ومثال ذلك ما قد تحدثه الحروب من زيادة في الطلب على المواد الأولية مما يؤدي إلى زيادة صادرات الدول المنتجة لها وبالتالي تحقيق فائض في الميزان التجاري قد يؤدي إلى إختلال إيجابي في ميزان المدفوعات في مجموعه.

- **الإختلال الموسمي:**

يتوقف هذا النوع من الإختلال على المدة المأخوذة في الإعتبار عند النظر إلى ميزان المدفوعات. كلما كانت هذه المدة قصيرة كلما كبر حجم إحتمال وجوده والعكس صحيح, ويظهر هذا الإختلال بنوع خاص في الدول التي يقوم النشاط الإقتصادي فيها على الزراعة,

[1]- ساكر محمد العربي، مرجع سابق، ص ص104-105.

ففي مواسم تصدير المحاصيل يتحقق لديها فائض في معاملاتها مع الخارج, أما في آخر العام, فقد يتلاشى هذا الفائض وربما يتحول إلى عجز.

ومثل هذا النوع من الإختلال لا يتطلب سياسة معينة لمواجهته إذ من المحتمل أن تتعادل الإختلالات الموسمية على مدار السنة.

- **الإختلال الدوري:**

وهي أسباب تتعلق بالتقلبات الاقتصادية التي تصيب النظام الاقتصادي الرأسمالي ، ففي فترات الانكماش ينخفض الإنتاج و الاجور و الأثمان و تزداد معدلات البطالة ، فتنكمش الواردات مما قد يؤدي إلى حدوث فائض ، و في فترات التضخم يزيد الإنتاج و ترتفع الأثمان و الأجور و الدخول فتقل قدرة البلد على التصدير و تزيد وارداته مما قد يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات و يلاحظ أن التقلبات لا تبدأ في نفس الوقت في كافة الدول ، كما تتفاوت حدتها من دولة إلى أخرى و تنتقل هذه التقلبات الدورية عن الدول ذات الوزن في الاقتصاد العالمي إلى الدول الأخرى (الشركاء التجاريين) عن طريق مضاعف التجارة الخارجية ، و تتأثر بالتالي موازين مدفوعات هده الدول عن طريق ما يصيب مستويات الأسعار و الدخول فيها .

الاختلال النقدي : يعتبر التضخم أحد مصادر اختلال ميزان المدفوعات ، فمن المعروف أن ارتفاع مستوى الأسعار داخليا يشجع على التحول إلى الواردات البديلة بسبب انخفاض أسعارها إذا ما قورنت بالمنتجات المحلية ،في حين يسجل الطلب الأجنبي على السلع المحلية بسبب ارتفاع الأسعار انخفاضا وبالتالي تتراجع صادراتها للدولة و كل هذا من شأنه أن يؤدي إلى عجز ميزان المدفوعات ، هذا العجز لا سبيل لعلاجه إلا بتخفيض القيمة الخارجية للعملة أو اتباع سياسة انكماشية مناسبة.

- **الإختلال الإتجاهي:**

وهو الإختلال الذي يظهر في الميزان التجاري بصفة خاصة, خلال إنتقال الإقتصاد القومي من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو، في حين تنعدم القدرة على زيادة الصادرات بنفس الدرجة.أما السبب في زيادة الواردات فهو الطلب المستمر على السلع الرأسمالية والوسيلة التي تحتاجها الدولة لتكوين رأس المال اللازم للنمو الإقتصادي.

ب.2. الإختلال الهيكلي-الدائم-

يعود هذا النوع من الاختلال أساسا إلى عدم مرونة الجهاز الانتاجي وإلى التغير في ظروف الطلب و العرض, مما يؤثر في الهيكل الإقتصاد القومي وفي توزيع المواد الاقتصادية بين قطاعاته المختلفة،وعادة مانجد هذا النوع من الاختلال في الدول النامية ، ومثل هذا النوع من الإختلال (الإختلال الهيكلي) لا يصلح لعلاجه تغيير سعر الصرف و لا تغيير سياسة الإنفاق أو السياسة الأسعار, مثل الإختلال النقدي أو الدوري, وإنما يلزمه الإرتقاء بالفن الإنتاجي والتنظيمي حتى تختلف تكاليف الإنتاج في الداخل, وكذا الإتجاه نحو فروع الإنتاج الجديدة. كما يلزم أيضا إعادة توزيع الموارد على القطاعات المختلفة المكونة للإقتصاد القومي, وتجديد شامل للطاقات الإنتاجية تدعيما لقدرة الدولة التنافسية.

سادسا:القيد في ميزان المدفوعات

يستخدم في ميزان المدفوعات نظام القيد المزدوج أي أن أي عملية تجارية تؤثر على جانبين في ميزان المدفوعات.إن قيام الجزائر باستيراد القمح من أمريكا فإن ذلك سيؤثر على جانبين في ميزان المدفوعات وهما: ميزان السلع ويكون مدينا وحساب

الاحتياطات ويكون دائنا بقيمة الصفقة،ويكون ميزان المدفوعات متوازنا من الناحية المحاسبة وبشكل دائم.ويأخذ كيفية قيد العمليات أسلوبين:

1- أسلوب الميزانية السنوية.

2- أسلوب الدائن والمدين.

1. **مبادئ القيد في ميزان المدفوعات باعتباره بمثابة ميزانية سنوية**

إذا اعتبر ميزان المدفوعات كميزانية سنوية للتبادلات فيقتضي أن يتضمن الأصول والخصوم, وبالتالي فإن القيود يجب أن تُدرج ضمن الأصول والخصوم, حيث يعتبر خروج أو دخول هذه العملات هو المعيار الأساسي في عملية قيدها, فكل عملية ينتج عنها دخول للعملات الأجنبية تسجل في الأصول , وبالمقابل كل عملية ترتب عنهاخروجا للعملات تدون في جانب الخصوم. ومن اجل التمييز بين الأصول والخصوم يستند إلى معيار أساسي هو عرض أو طلب النقد الأجنبي.فإذا كان نقد بلد ما مطلوبا في سوق الصرف لتسديد عملية معينة فإن قيمة هذه العملية تقيد في أصول ميزان المدفوعات. وإذا كان نقد بلد ما معروضا في سوق الصرف فإن قيمة هذه العملية تقيد في خصوم ذلك الميزان.[1]

- ينطبق معيار عرض وطلب العملة الأجنبية على الحساب التجاري وحساب الخدمات وحساب رأس المال فالبلد المصدر لرأس المال يدون قيمة رأسماله المصدر في الخصوم في ميزان مدفوعاته, أما البلد المتلقي لرأس المال فإنه يقيد قيمة العملة في الأصول.

- وفيما يتعلق بحساب التحويلات من جانب واحد, يلاحظ أن البلد المانح للتعويضات أو المساعدات هو مضطر لأن يحصل على نقد البلد الذي يريد مساعدته, وهذا يعني أنه يجب عليه عرض نقده في سوق الصرف من أجل الحصول على نقد البلد المتلقي للمساعدة, استنادا لذلك يقيد البلد المانح قيمة العملية في الخصوم, أما البلد الممنوح فيقيد قيمة العملية في الأصول.[2]

[1]-مفتاح صالح، مرجع سابق، ص43.

[2]- المرجع السابق، ص44.

جدول رقم (09) : القيد في ميزان المدفوعات تحت بابي الخصوم والأصول

أصول	خصوم
- صادرات. - خدمات مقبوضة(نقل, سياحة, مداخيل رؤوس الأموال المستثمرة في الخارج, أتاوات مقبوضة على البراءات والشهادات). - تحويل مدخرات العمال المهاجرين وهبات مقبوضة من الخارج (خاصة وحكومية). - استثمارات وقروض حكومية متأتية من الخارج. - رؤوس أموال قصيرة الأجل غير مصرفية مستلمة من القطاع الخاص غير المصرفي.	- واردات. - خدمات مدفوعة (نقل, سياحة, مداخيل رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في الداخل, أتاوات مدفوعة على البراءات والشهادات). - خروج مدخرات العمال الأجانب وهبات مقدمة إلى الخارج (خاصة وحكومية). - استثمارات مقامة في الخارج وقروض حكومية ممنوحة. - رؤوس أموال قصيرة الأجل غير مقرضة بواسطة القطاع الخاص المصرفي.
- زيادة الالتزامات قصيرة الأجل للقطاع الخاص المصرفي أو تدني أصوله. - زيادة مديونية القطاع الرسمي (مصرف مركزي+ خزينة), تجاه باقي البنوك التجارية أو خفض احتياطاته بالذهب والعملات الصعبة وحقوق السحب الخاصة.	- زيادة أصول القطاع المصرفي أو تدني التزاماته. - زيادة احتياطات القطاع الرسمي (مصرف مركزي+ خزينة), بالذهب والعملات الصعبة وحقوق السحب الخاصة ...إلخ أو تدني التزاماته.

المصدر: مفتاح صالح، **المالية الدولية**، مطبوعة موجهة لطلبة سنة رابعة ليسانس نظام كلاسيكي، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، الجزائر، 2006/2005، ص45.

2. مبادئ القيد في ميزان المدفوعات طبقا للمحاسبة المزدوجة دائن (له) (Crédit) ومدين (منه) (Débit):

حسب هذه الزاوية القيد المزدوج فهو يعتبر حساب يشتمل على جانب المدين وجانب الدائن:[1]

ففي الجانب الدائن: تسجل كافة عمليات البيع بما فيها بيع الأصول من قبل المقيمين إلى غير المقيمين، وبالتالي يسجل في الجانب الدائن تدني الأصول (سواء كانت هذه الأصول بضائع أو أسهم أو عملات ...إلخ).أو زيادة الحقوق للدولة اتجاه العالم الخارجي.

أما في الجانب المدين: فتسجل كافة عمليات الشراء بما فيها حيازة كافة نماذج الأصول التي يجريها المقيمين مع غير المقيمين، يسجل في الجانب المدين زيادة الأصول (سواء كانت هذه الأصول بضائع أو أسهم أو عملات ...إلخ).أو زيادة الالتزامات للدولة اتجاه الغير.

وعموما يعتبر خروج أو دخول العملات الصعبة هو المعيار الأساسي في عملية قيدها, فكل عملية ينتج عنها دخول للعملات الأجنبية تسجل في الدائن , وبالمقابل كل عملية ترتب عنها خروجا للعملات تدون في جانب المدين. ومن اجل التمييز بين الجانب الدائن والمدين يستند أيضا إلى معيار أساسي هو عرض أو طلب النقد الأجنبي.فإذا كان نقد بلد ما مطلوبا في سوق الصرف لتسديد عملية معينة فإن قيمة هذه العملية تقيد في الجانب الدائن ،وإذا كان نقد بلد ما معروضا في سوق الصرف فإن قيمة هذه العملية تقيد في الجانب المدين ،و ينطبق معيار عرض وطلب العملة الأجنبية على الحساب التجاري وحساب الخدمات وحساب رأس المال .

أ- صادرات السلع

- قامت شركة جزائرية بتصدير بضائع بقيمة مليون دولار، وفي مقابل هذا البيع قامت هذه الشركة بشراء بضائع بنفس القيمة .

عملية التصدير هذه هي بمثابة بيع (تحويل) لأصول حقيقية, وبالتالي يتوجب تسجيلها في جانب الدائن تحت باب "الصادرات من البضائع", في مقابل هذا البيع للسلع فإن هناك شراء, فإن العملية تسجل في جانب المدين تحت باب "الواردات من البضائع" لأنه جرت الحيازة لأصول حقيقية بواسطة الشركة المقيمة حسب الجدول التالي:

جدول رقم(10) : التبادل بالمقابل أي تسديد الصادرات بالواردات

البيان	دائن	مدين
الصادرات من البضائع	مليون دولار	-
الواردات من البضائع	-	مليون دولار

- قامت شركة جزائرية بتصدير اسمنت بقيمة 2 مليون دولار لتونس وكان التسديد نقدا.

هذه العملية التجارية تؤثر على جانبين في ميزان المدفوعات ، فعملية التصدير هذه هي بمثابة بيع لأصول حقيقية وبمعنى أخر هذه العملية ترتب عنها نقص في عرض السلعة المحلية في الداخل (تدني الاصول) , وبالتالي يتوجب تسجيلها في جانب الدائن تحت باب "الصادرات من البضائع" ، وبما أن تسديد ثمن البضائع المصدرة حصل على الفور وبالعملات الصعبة فإن الشركة الجزائرية سوف

[1]-مفتاح صالح، مرجع سابق، ص45.

تتلقى ما يوازي 2 مليون دولار, على إثر ذلك فإن رصيد البلد بالعملات الصعبة سوف يزداد بقيمة 2 مليون دولار , هذه الزيادة على الأصول تسجل في الجانب المدين تحت باب أصول والتزامات بالعملات الصعبة حسب الجدول التالي:

جدول رقم(11) : تسديد الصادرات بأصول والتزامات بالعملات الصعبة

البيان	دائن	مدين
الصادرات من البضائع	2 مليون دولار	-
أصول بالعملات الصعبة	-	2 مليون دولار

- نفس المثال السابق فقط العملة هي الدينار الجزائري (قيمة الصفقة هي 2 مليون دج) بما أن تسديد ثمن الصادرات قد حصل نقدا وبالعملة الوطنية (دج), فإن الرصيد النقدي بالدينار الجزائري الذي يحوزه غير المقيمين يتدنى بذات القيمة, هذا التسديد بالعملة الوطنية يعتبر بمثابة تدن أو انخفاض لالتزامات المقيمين, ذلك لأن النقد الوطني الذي يحوزه غير المقيمين هو بمثابة التزام المقيمين تجاه الخارج, وبالعودة إلى القاعدة التي تم إيضاحها, فإن انخفاض الالتزامات هو شبيه بزيادة الأصول أو الحقوق ويسجل في الجانب المدين, لذلك فإن التسديد بالنقد الوطني يتوجب تسجيلها في الجانب المدين تحت باب "أصول والتزامات بالنقد الوطني "أي بالدينار الجزائري في المثال الحالي حسب الجدول التالي:

جدول رقم (12) : الصادرات المسددة فورا بالنقد الوطني

البيان	دائن	مدين
الصادرات من البضائع	2 مليون دج	-
أصول (حقوق) بالنقد الوطني	-	2 مليون دج.

- تصدر شركة جزائرية سلعا قيمتها 700 مليون يورو إلى فرنسا ، في حين التسديد كان بعد 6 أشهر.

هذه العملية التجارية تؤثر على جانبين في ميزان المدفوعات ، فعملية التصدير هذه يتوجب تسجيلها في جانب الدائن تحت باب "الصادرات من البضائع" ، وفي المقابل وبما أن التسديد لم يكن على الفور ، فإن رصيد محفظة السندات القصيرة الأجل التي تمتلكها الجزائر سوف ترتفع, وهذا يعني ان هناك زيادة قد طرأت على الأموال أو الحقوق قصيرة الأجل العائدة إلى البلد المصدر, والتي تأخذ شكل قروض تجارية, الزيادة المشار إليها على الأصول تدون في الجانب المدين حسب القاعدة الواردة سابقا وذلك تحت باب قروض تجارية قصيرة الأجل حسب الجدول التالي:

جدول رقم (13) : تسديد الصادرات بقروض تجارية قصيرة الأجل

البيان	دائن	مدين
الصادرات من البضائع	700 مليون يورو	-
قروض تجارية قصيرة الأجل(اوراق تجارية)	-	700 مليون يورو

وفي تاريخ الاستحقاق (بعد 6 أشهر) , وعند تسديد الشركة المستوردة مستحقاتها للشركة الجزائرية بواسطة العملات

الصعبة, فإن هذه العملية , والتي تأخذ شكل القرض التجاري تسجل في الجانب الدائن ككل انخفاض في الأصول وذلك تحت باب "قروض تجارية قصيرة الأجل", أما تسديد العملات الصعبة الذي يحصل في المقابل فهو يأتي ليزيد رصيد البلد المصدر بتلك العملات العملات ويسجل في الجانب المدين تحت باب "أصول والتزامات بالعملات الصعبة" حسب الجدول التالي:

جدول رقم (14) : تسديد قروض قصيرة الأجل بواسطة العملات الصعبة

البيان	دائن	مدين
قروض تجارية قصيرة الأجل	700 مليون يورو	-
أصول بالعملات الصعبة	-	700 مليون يورو

ب- واردات السلع

قامت الجزائر باستراد الحبوب بقيمة 50.000 دج وأن قيمة هذه السلع قد سدد نقدا بالعملة الصعبة ، تؤثر هذه العملية على جانبين في ميزان المدفوعات، فالحبوب هي سلعة ملموسة يؤدي استرادها إلى قيد مدين للحساب الجاري- لأنها عملية يترتب عليها زيادة في الأصل –السلع-أو هي عملية يترتب عليها خروج للعملة بمعنى أخر عرض للعملة المحلية وطلب على العملة الأجنبية -, وتؤثر هذه العملية على طرف آخر وهو انخفاض الاحتياطات من العملات الأجنبية-تدني الأصل- النقد-وبالتالي فإن هناك قيدا دائنا في حساب الاحتياطات الأجنبية.

جدول رقم (15) : واردات مسددة فورا بالنقد الأجنبي

البيان	دائن	مدين
واردات من البضائع	-	50.000
الاحتياطات بالعملة الأجنبية	50.000	-

قامت مؤسسة جزائرية باستيراد معدات وآلات بقيمة 100 مليون دولار من شركة صينية وتم تسديد جزء من قيمة السلعة نقدا والجزء الأخر سدد بكمبيالة مدتها 3 أشهر هذه العملية ستؤثر على جانبين في ميزان المدفوعات-الدائن والمدين- ، في الجانب المدين يتأثر الحساب الجاري وبالتحديد الحساب التجاري-واردات السلع- ، أما في الجانب الدائن فيتأثر حساب الاحتياطات الأجنبية وحساب قروض قصيرة الأجل, وبما أن هذه العملية تؤدي إلى زيادة الأصل-السلع- فإن الحساب التجاري-حساب واردات البضائع- يكون مدينا, والطرف الآخر وهو حساب الاحتياطات الأجنبية بالعملة الصعبة وحساب قروض قصيرة الأجل يكون دائنا .

جدول رقم (16) : واردات جزء منها تم تسديده فورا جزء قرض ق أ

البيان	دائن	مدين
واردات من البضائع	-	100مليون
الاحتياطات بالعملة الأجنبية	50 مليون	-
قروض قصيرة الأجل	50مليون	

يقوم مستثمر جزائري بالإتفاق على شراء سلع بقيمة 1 مليون اورو من شركة أمريكية, هذه ليست عملية تجارية ولن تؤثر على

ميزان المدفوعات في كلا الدولتين لأنه لم ينتج عنها دخول / خروج عملة صعبة أو دخول / خروج سلع أو خدمات.

ج. حساب الخدمات

قدمت شركة تأمين أجنبية خدمات لصالح مستوردين محليين بمبلغ 20.000 دج وتم دفع مبلغ التأمين للشركة الأجنبية نقدا. تؤثر هذه العملية على جانبين في ميزان المدفوعات، فخدمة التأمين هي سلعة غير ملموسة يؤدي تقديمها من الأجانب إلى المستوردين المحليين إلى قيد مدين للحساب الجاري بتحديد حساب الخدمات - لأنها تمثل عملية استراد (وبالتالي فهي عملية يترتب عليها خروج العملة بمعنى أخر عرض للعملة المحلية وطلب على العملة الأجنبية), وتؤثر هذه العملية على طرف آخر وهو انخفاض الاحتياطات من العملات الأجنبية-تدني الأصل-النقد- وبالتالي فإن هناك قيدا دائنا في حساب الاحتياطات الأجنبية.

جدول رقم (17) :خدمات مقدمة من الأجانب للمحليين

البيان	دائن	مدين
حساب خدمات –خدمة تأمين-	-	20.000
الاحتياطات بالعملة الأجنبية	20.000	

قيام شركة نقل محلية بنقل منتجات لحساب دول أخرى مقابل 10.000 دج ودفع المبلغ نقدا. تؤثر هذه العملية على جانبين في ميزان المدفوعات، فخدمة النقل هي سلعة غير ملموسة يؤدي تقديمها من المحليين إلى الأجانب إلى قيد دائن للحساب الجاري بتحديد حساب الخدمات - لأنها تمثل عملية تصدير خدمة لحساب جهة أجنبية – بالتالي هي عملية يترتب عليها دخول عملة صعبة- ، وتؤثر هذه العملية على طرف آخر وهو زيادة الاحتياطات من العملات الأجنبية(زيادة الأصل-النقد) وبالتالي فإن هناك قيدا مدينا في حساب الاحتياطات الأجنبية.

جدول رقم (18) :خدمات مقدمة من المحليين للأجانب

البيان	دائن	مدين
حساب خدمات –خدمة نقل-	10.000	-
الاحتياطات بالعملة الأجنبية		10.000

قام سائح جزائري بإنفاق 1000 أورو في تونس, هذه العملية تؤثر على الحساب الجاري –حساب الخدمات- ويكون الحساب الجاري مدينا بقيمة 1000 أورو وحساب الاحتياطات دائنا بنفس القيمة.

جدول رقم (19) :خدمات –سياحة-

البيان	دائن	مدين
حساب خدمات –سياحة-	-	1000
الاحتياطات بالعملة الأجنبية	1000	-

د. حساب تحويلات من جانب واحد

الصفقة المجانية أو الهبة هي تلك التي لا يوجد لها مقابل, وللحفاظ على مبدأ التوازن المحاسبي تم التوافق على القيد المزدوج لكل صفقة مجانية.

- القيد الأول : يتم على أساس التدفق flux الحاصل لصالح المقيمين أو غير المقيمين.
- أما القيد الموازن: فيظهر في حساب خاص يعرف بـ "التحويلات دون مقابل".

وعندما يقدم مقيم على منح هبة إلى غير مقيم, فهذا يعني تحويل أو نقل نموذج معين من الأصول بواسطة أحد المقيمين إلى الخارج, وبالتالي قيد العملية في الجانب الدائن (credit), أما المقابل لهذا القيد يدون في الجانب المدين (débit) تحت باب "تحويلات دون مقابل" ,أما إذا كانت الهبة ممنوحة من غير مقيم لصالح مقيم فإن البنود تدون على وجه معاكس.[1]

فإذا أقدمت الجزائر على تقديم هبة عينية بقيمة 700 مليون سنتيم لأحد البلدان التي قد كان تعرض لكارثة طبيعية, فهذه الهبة هي شبيهة بالتصدير للبضائع من حيث طبيعة التدفق باتجاه الخارج, بالتأكيد تدون قيمة هذه الهبة في الجانب الدائن , أما المقابل المحاسبي فيتم قيده في الجانب المدين تحت باب "تحويلات دون مقابل للقطاع العام".

جدول رقم (20) : هبة عينية من الدولة إلى بلد أجنبي

البيان	دائن	مدين
الصادرات من البضائع	700	-
تحويلات دون مقابل الى العالم الخارجي	-	700

تم استلام الجزائر مساعدات سلعية بشكل منح من جهات أجنبية بقيمة 20.000 دج، في هذه الحالة تعامل هذه المساعدات السلعية معاملة الاستيراد، لأنها تمثل عملية يترتب عليها زيادة في قيمة الأصل-السلع- ، وبالتالي يكون الحساب التجارة المنظورة - بالتحديد واردات السلع- مدينا ، والحساب المقابل حساب التحويلات من جانب واحد دائنا بقيمة هذه المساعدات نظرا لعدم امكانية تسجيلها في حساب الاحتياطات بالعملة الصعبة لأن هذا المبلغ لم يتم دفعه مقابل هذه السلع.

جدول رقم (21) : معونة عينية من بلد أجنبي إلى دولة الجزائر

البيان	دائن	مدين
تحويلات دون مقابل للقطاع العام من الخارج	20000	-
واردات سلع	-	20000

إذا تلقت الدولة الجزائرية معونة مالية بالدولار الأمريكي توازي قيمتها 10 مليار سنتيم مقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية فهذا التحويل يأتي ليزيد رصيد الجزائر بالعملات الصعبة, ويدون في الجانب المدين, فالقيد المحاسبي المقابل يدون في الجانب الدائن تحت باب "تحويلات بدون مقابل للقطاع العام" حسب الجدول التالي:

[1]-مفتاح صالح، مرجع سابق، ص49

جدول رقم (22) : معونة بالعملات الصعبة محولة لصالح الجزائر (مليار سنتيم)

البيان	دائن	مدين
تحويلات دون مقابل للقطاع العام من الخارج	10مليار	-
أصول (حقوق) بالعملات الصعبة	-	10 مليار

قد تأخذ الصفقات المجانية أو الهبات أشكالا عديدة غير قابلة للحصر سواء كانت سلعا أو خدمات أو عملات صعبة أو ذهبا نقديا...إلخ, كذلك فإن هذه الهبات قد تقدم للقطاع العام أو من قبل القطاع الخاص, وقد تقدم أيضا من قبل الهيئات الخاصة أو تمنح للهيئات الخاصة

هـ. حساب رأس المال

اشترى أجانب أسهم تعود لشركات محلية بمبلغ قدره 60.000 دج وقد تم تسديد قيمة هذه الأسهم لتلك الشركات بموجب شيكات مصرفية:تسجل قيمة هذه الأسهم في الجانب الدائن من حساب رأس المال(لأن هذه العملية هي عبارة عن بيع للأصل – الأسهم-(تدني في الأصل) وبالتالي ترتب عليها دخول عملة صعبة وبمعنى أخر طلب على العملة المحلية وعرض للعملة الأجنبية)، بينما تسجل المبالغ التي تم استلامها مقابل بيع الأسهم في الجانب المدين من حسابات الاحتياطات بالعملة الأجنبية (زيادة في الأصل –النقد-).

جدول رقم (23):شراء أسهم بالعملة الأجنبية

البيان	دائن	مدين
حساب رأس المال-أسهم-	60.000	
الاحتياطات بالعملة الأجنبية		60.000

اشتري مقيمين في الجزائر سندات من دولة أجنبية بقيمة 40.000 دج وتم التسديد نقدا ، تسجل قيمة هذه السندات في الجانب المدين من حساب رأس المال(لأن هذه العملية هي عبارة عن شراء للأصل – السندات-(زيادة في قيمة الأصل) ، بينما تسجل المبالغ التي تم دفعها مقابل شراء السندات في الجانب الدائن من حسابات الاحتياطات بالعملة الأجنبية (نقض في الأصل –النقد-).

جدول رقم (24) :شراء سندات من الأجانب والتسديد فوري.

البيان	دائن	مدين
حساب رأس المال-سندات-	-	40.000
الاحتياطات بالعملة الأجنبية	40.000	-

خلاصة:

- تصدير البضائع وتقديم الخدمات إلى الخارج تسجل في الجانب الدائن Crédit.
- استيراد البضائع أو الحصول على الخدمات من الخارج –خدمات مقدمة من الخارج-تسجل في الجانب المدين Débit
- الحصول على مساعدات عينية أو مساعدات نقدية من الخارج في هذه الحالة يكون حساب التحويلات من جانب واحد دائنا.

- تقديم مساعدات عينة أو مساعدات نقدية للخارج في هذه الحالة يكون حساب التحويلات من جانب واحد مدينا.
- شراء الأسهم والسندات طويلة وقصيرة الأجل من الخارج (أي حيازة رأس المال من قبل المقيمين) يسجل في الجانب المدين.
- بيع الأسهم والسندات قصيرة وطويلة الأجل للخارج (أي حيازة رأس المال بواسطة غير المقيمين) يسجل في الجانب الدائن.
- حيازة العملات الصعبة والنقد الوطني بواسطة المقيمين والمدفوع من قبل غير المقيمين تسجل في الجانب المدين.
- تسديد العملات الصعبة والنقد الوطني من قبل المقيمين إلى غير المقيمين يسجل في الجانب الدائن.

هذه هي بإيجاز أهم العمليات التي يمكن أن ترد في إطار ميزان المدفوعات.

سابعا:آليات إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات

إن وجود اختلال في ميزان مدفوعات قطر ما يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية خطورة على الاقتصاد الوطني فيما يتعلق بمركز ذلك القطر في المعاملات الاقتصادية الدولية، لا سيما في حالة حدوث عجز ، و لذلك فإنه عادة ما تتدخل السلطات العامة من أجل إحداث التوازن في هذا الميزان و ذلك باستخدام مجموعة من الإجراءات الاقتصادية شريطة عدم إلحاق الضرر بالاقتصاد الوطني و عموما هناك عدة طرق لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات و هي:

1. **التصحيح عن طريق آلية السوق(تعديل ألي أو تلقائي)**

و يتم تعديل الإختلال في ميزان المدفوعات بصفة آلية دون أي تدخل من صناع قرار السياسة الإقتصادية وفق الآليات الثلاثة التالية:

أ. **التصحيح عن طريق آلية الأسعار**

تخص هذه الآلية نظام قاعدة الذهب الذي كان معمولا في الإقتصاد العالمي ما بين الفترة 1870-1914،والذي كان يقوم بالأساس على افتراض :أن عرض النقود يرتكز على الذهب أو أي عملة مغطاة بالذهب، وأن المستوى العام للأسعار يتأثر بالتغير في كمية النقود .ومن ثم فإن أي تغير في وضعية ميزان المدفوعات يعدل آليا بالتغير في الأسعار الداخلية[1].و يتطلب تطبيق هذه الآلية ثلاث شروط أساسية(و تمثل هذه الشروط أهم أركان النظرية التقليدية)هي :[2]

- ثبات أسعار الصرف .

[1]-بودخدخ كريم، مرجع سابق، ص25.

[2]- عرفان تقي الحسني، "**التمويل الدولي**"، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، 1999، ص128.

- الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج في القطر.
- مرونة الأسعار و الأجور (أي حرية حركتها).

وتتلخص هذه الطريقة بالاعتماد المتبادل لحركة الذهب من والى القطر مع حالة ميزان مدفوعاته ، ففي حالة حدوث فائض الميزان فإنه يعني دخول كميات كبيرة من الذهب إلى القطر يرافقها زيادة في عرض النقود في التداول الأمر الذي ينجم عنه ارتفاع الأسعار المحلية للقطر المذكور مقارنة مع الأقطار الأخرى ، و ستترتب عن ذلك نتيجتين ، أولهما انخفاض صادرات القطر إلى نظرا لارتفاع أسعارها من وجهت نظر الأجانب و ثانيتهما هو ارتفاع في استيرادات القطر من الخارج نظرا لملائمة أسعار السلع من وجهة نظر مواطني القطر و تستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات . أما حالة حدوث عجز في الميزان، فإن النتيجة ستكون متعاكسة و لكنها ستقود إلى توازن الميزان أيضا. غير أن التغيرات الحاصلة في الأسعار يمكن أن تؤدي إلى تغيرات في أسعار الفائدة طبقا للنظرية الكلاسيكية و هذه بدورها ستؤثر على وضع ميزان المدفوعات.[1].

وبالحديث عن أسعار الفائدة والتي تلعب دورا أيضا في إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات ولكن ليس مثلما يؤثر مستوى الأسعار على إعادة التوازن في الميزان، ففي حالة تسجيل ميزان المدفوعات عجزا هذا سيضع ضغطا انكماشيا على الاقتصاد الوطني على ثلاث مستويات :

- في كمية النقود المصرفية.
- في اختياطيات البنوك التجارية لدى البنك المركزي
- في اختياطات البنك المركزي الخارجية.

ما إن تنخفض احتياطيات البنك المركزي الخارجية ، فيلجأ هذا الأخير إلى إعتماد سياسة نقدية تقييدية، ممثلة في رفع سعر الخصم مما يؤدي إلى إرتفاع أسعار الفائدة قصيرة الأجل ، وبهذا الارتفاع يكون هناك أثران لأسعار الفائدة ينتج عنهما إعادة التوازن لميزان المدفوعات ، وذلك كما يلي:[2]

الأثر الأول:يؤدي إرتفاع أسعار الفائدة إلى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالتالي زيادة أرصدة الدولة وتحقيق التوازن.

الأثر الثاني: ينتج عن ارتفاع أسعار الفائدة انخفاض حجم الائتمان فتنخفض كمية النقود ، وبالتالي انخفاض في مستوى الأسعار المحلية، ومن ثمة تزداد الصادرات التي تؤدي إلى زيادة كمية الذهب ، وتنكمش الواردات ويعود التوازن من جديد إلى ميزان المدفوعات.

ب. **<u>التصحيح عن طريق سعر الصرف :</u>**

و هي الآلية المتبعة في حالة التخلي عن قاعدة الذهب الدولية (سيادة نظام العملات الو رقية خلال الفترة الممتدة ما بين الحربين العالميتين) ، و اتخاذ نظام سعر صرف حر، و عدم تقيده من قبل السلطات النقدية .وعليه: [3]

---

[1]-محمد العربي ساكر، مرجع سابق، ، ص115

[2]-بسام الحجار، مرجع سابق، ص ص 66-67.

[3]-مفتاح صالح، مرجع سابق، ص53.

- في حالة عجز الميزان المذكور يكون الطلب على العملات الصعبة أعلى من العرض, وبذلك ترتفع أسعار العملات الأجنبية مقارنة مع العملة الوطنية فتصبح المنتجات الأجنبية مرتفعة الأسعار مما يرفع من الصادرات المنخفضة الأسعار وتنخفض الواردات المرتفعة الأسعار مما يقلل الطلب عليها.
- في حالة الفائض في ميزان المدفوعات يرتفع سعر صرف العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الصادرات وانخفاض أسعار الواردات مما يزيد الطلب عليها.وفي كلتا الحالتين يعاد التوازن آليا إلى ميزان المدفوعات. ونوضح هذه الطريقة في الشكل التالي :

الشكل رقم (03): ألية التصحيح عن طريق سعر الصرف

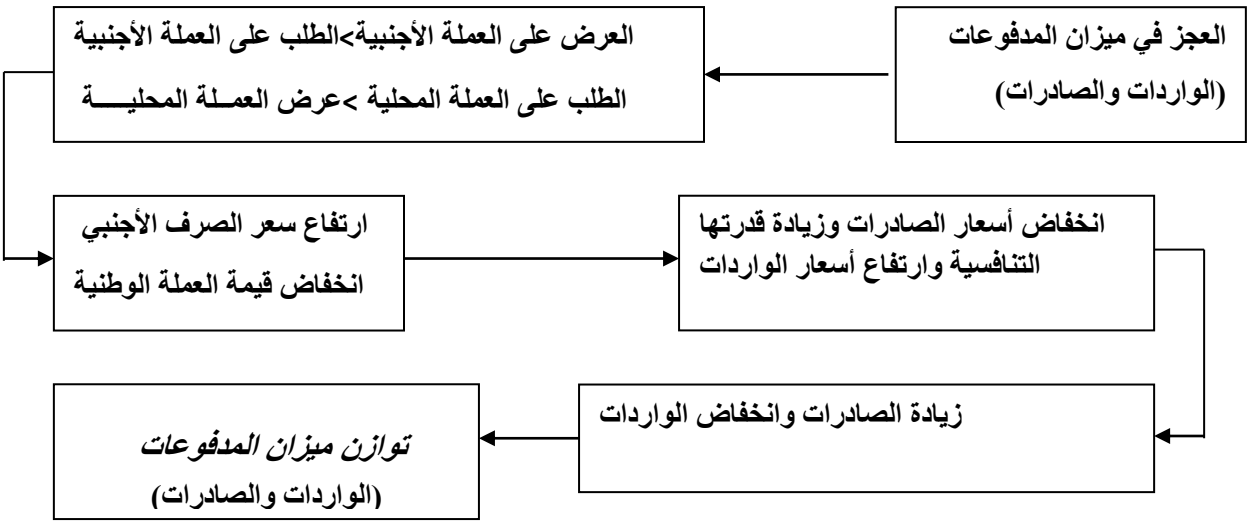

المصدر: محمد العربي ساكر، **محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق**، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، الجزائر، 2003، ص116

ج. **<u>آلية التعديل عن طريق الدخل</u>**

تنص هذه الآلية التي تأتي في إطار التحليل الكينزي الذي يفترض :

- تواجد الإقتصاد في وضعية ما دون التشغيل الكامل،
- ثبات أسعار الصرف .
- جمود الأسعار (ثباتها).
- الاعتماد على السياسة المالية و خاصة الإنفاق العام للتأثير على الدخل تحت تأثير مضاعف الإنفاق .

ومن ثم فإنه وبناء على مفهوم آلية المضاعف فإن أي تغيرا في مستوى التجا رة الدولية يؤثر على مستوى الدخل القومي الذي بدوره يؤثر على طلب الواردات. وعليه فإن زيادة قيمة الصادرات يتسبب في زيادة قيمة الدخل القومي بقيمة تعادل ما يعرف ب"مضاعف التجارة الخارجية"، في حين أن زيادة الدخل القومي سوف تدفع عن طريق الميل الحدي للإستيراد إلى تزايد الطلب الواردات، وهو ما يدفع لتلاشي الإرتفاع السابق في قيمة الصادرات تدريجيا وعودة ميزان المدفوعات إلى حالته التوازنية[1].والشكل التالي يوضح تصحيح ميزان المدفوعات حسب هذه النظرية وبفرض حدوث فائض في ميزان المدفوعات يكون كما يلي :

شكل رقم(04): آلية التصحيح عن طريق الدخل

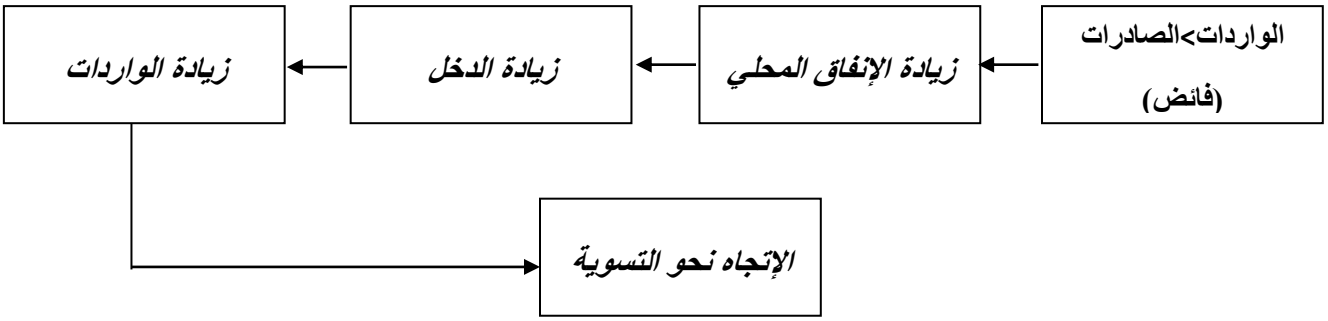

المصدر: محمد العربي ساكر، **محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق**، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، الجزائر، 2003، ص117

2. **منهج المرونات:**

أظهرت النظريتان الكلاسيكية و الكينزية بعض العيوب في تفسير التصحيحات الممكنة للاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات، حيث اعتمدت كلتاهما على ثبات أسعار الصرف التي قلما توجد في الوقت الحاضر بعد انهيار نظام القيمة المعادلة في عام 1971 و انتشار نظم الصرف القائمة على التعويم، فقد استندت النظرية الكلاسيكية على مجموعة من الفروض الغير واقعية في حين أكدت النظرية الكينزية على أهمية السياسة المالية في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات و التي أدت إلى نتائج اقتصادية و اجتماعية غير مرغوب فيها.

جاءت طريقة المرونات لتعتمد على التغيرات المترتبة على تغيير سعر صرف العملة (خصوصا من خلال إجراء تخفيض قيمة العملة) و التي ستؤثر على الموقف التجاري للبلد المعني حيث ستزداد الصادرات و بالتالي ستؤثر على عرض الصرف الأجنبي أو الطلب عليه ، و من تم سيتأثر وضع ميزان المدفوعات ، فتخفيض قيمة العملة المحلية حسب هذه الطريقة قد لا تؤدي إلى

[1]-بودخدخ كريم، مرجع سابق، ص26.

الهدف المرجو منها و ذلك بسبب :أن نجاح تخفيض قيمة العملة المحلية (أي زيادة سعر الصرف الأجنبي) سيتوقف في المقام الأول على مرونة الطلب على الصادرات للبلد و استيرادا ته .

فحسب مارشال -ليرنر فإن سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية تكون ناجعة في تحسين عجز الحساب الجاري إذا إذا تحقق شرط : أن يكون مجموع المرونات (طلب داخلي على الواردات والخارجي على الصادرات) يفوق الواحد وكلما كان المجموع أكبر كلما كان الأثر أكبر نتيجةعلى تغير الأسعار .لهذا يقوم كل بلد قبل أن يقرر تطبيق هذه السياسة بدراسة قيم مرونات العرض والطلب على العملات الأجنبية، وذلك لتفادي نتائج عكسية تزيد من حدة العجز بالوقوع في حالة المرونات التشاؤمية.[1]

3. منهج الاستيعاب

إن آثار عملية تخفيض قيمة العملة بالاضافة إلى اعتمادها على مرونة الصادرات والواردت تعتمد أيضا على معطيات مهمة للاقتصاد المعني و خاصة مدى القدرة الاستيعابية* (الامتصاص) له ، أي على درجة التوظف السائد في الاقتصاد (إن كان في حالة توظف كامل أو قريب منها أو دونها) حيث أن لكل من هده الأوضاع آثارها المختلفة على حالة التكييف لميزان المدفوعات.

ففي حالة التوظف الكامل عند إجراء تخفيض في قيمة العملة سيؤدي إلى إنخفاض في قيمة الصادرات من وجهة نظر الأجانب وبالتالي سيتنامى الطلب على الصادرات و لكن لأن الإقتصاد في حالت توظف كامل ، فإنه من الصعوبة الضغط على قطاع التصدير بغية زيادة الإنتاج و بالتالي التصدير ما لم يتم تحفيز العاملين من بقية القطاعات و هو ما يعني زيادة الإنفاق لمواجهة الإرتفاع في تكاليف الإنتاج وبالتالي سترتفع معدلات التضخم المحلية ، مما يقود إلى حدوث تغير في الإنفاق على السلع الأجنبية إلى الإنفاق على السلع المحلية لغرض المحافظة على نفس المستوى من المعيشة ، و النتيجة أن إرتفاع الأسعار نتيجة وجود حالة التوظف الكامل لا يؤدي إلى زيادة حصيلة الصادرات بالقدر الذي يكفل تحسن موقف الميزان التجاري وإعادة التوازن إليه وإن حدث فهو لفترة قصيرة لا يعتد بها. أما في حالة وجود بطالة فإن تخفيض قيمة العملة سيؤدي إلى زيادة طلب الأجانب على الصادرات المحلية مما يشجع ذلك على إستغلال الطاقات العاطلة لغرض زيادة الإنتاج وبالتالي تلبية الفائض في الطلب الخارجي للمنتجات المحلية و هكذا سيتحسن الوضع لميزان المدفوعات وإعادة التوازن إليه[2].

---

[1]-حنان لعروق، **سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي-دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة ماجستير-غير منشورة-،جامعةمنتوري، قسنطينة، الجزائر، 2005/2004، ص87.

*لقد عرف البروفيسور ألكسندر الإستيعاب بأنه مجموع عناصر الطلب (الإنفاق الحكومي G و الإستهلاكي c و الإستثماري i) من خلال معادلة الدخل القومي في التحليل الكينزي الإقتصاد متفتح على العالم الخارجي فأخذ الصورة التالية : الدخل القومي = الإستيعاب + الصادرات – الواردات .،و طبقا لهذه المعادلة فإن موقف ميزان المدفوعات x - m سيعتمد على الدخل و الطاقة الإستيعابية .

[2]-محمد العربي ساكر، مرجع سابق، ص ص 119-120.

2- **آليات تعديل إختلال ميزان المدفوعات عن طريق أدوات السياسة الاقتصادية:** تعتمد هذه الآلية على نوعين من السياسات وهي:

- **السياسة المالية:** تطبق السياسة المالية في شكلها التوسعي في حال ما إذا ميزان المدفوعات في حالة فائض لأنها تدفع إلى زيادة الطلب على الوردات وبذلك يتلاشى فائض الصادرات عن الواردات، في حين أنها تطبق في شكلها التقييدي إذا ما كان ميزان المدفوعات في حالة عجز لأنها تساهم في الحد من الطلب على الواردات إلى مستوى يوازي قيمة الصادرات لتحقيق توازن ميزان المدفوعات.

- **السياسة النقدية:** تساهم السياسة النقدية في تعديل إختلال ميزان المدفوعات في ظل نظام الصرف الثابت عن طريق سياسة تخفيض قيمة العملة التي تؤثر على الأسعار بالنسبة للسلع المحلية والأجنبية، وبالتالي التأثير على حركة الصادرات والواردات، إذ أن تواجد ميزان المدفوعات في حالة عجز يدفع صناع القرار إلى تخفيض قيمة العملة بما يمكن من إعطاء تنافسية الصادرات لترتفع قيمتها في مقابل تراجع الطلب على الواردات التي تصبح مرتفعة الأسعار بالنسبة للداخل ومن ثم عودة ميزان المدفوعات لحالتة التوزانية.

4.

5. **التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة:**

تلجأ السلطات إلى العديد من السياسات لعلاج إختلال ميزان المدفوعات. و في هذا المجال يمكن التمييز بين الإجراءات التي داخل الإقتصاد الوطني و الإجراءات التي تتخذ خارج الإقتصاد الوطن:[1]

أ. **إجراءات تتخذ داخل الإقْتصاد الوطني :**

- بيع الأسهم والسندات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية في حالة حصول عجز في ميزان المدفوعات .
- بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي .
- استخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة للضغط على الإستيرادات مثل نظام الحصص أو الرسوم الجمركية إضافة إلى تشجيع الصادرات من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.
- استخدام الذهب والإحتياطات الدولية المتاحة لدى القطر في تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات.

ب. **إجراءات تتخذ خارج الإقتصاد الوطني :**

- اللجوء إلى القروض الخارجية من المصادر المختلفة مثل : صندوق النقد الدولي أو من البنوك المركزية الأجنبية أو من أسواق المال الدولية ...إلخ .
- بيع جزء من الإحتياطي الذهبي إلى الخارج .
- بيع الأسهم والسندات التي تملكها السلطات العام في المؤسسات الأجنبية لمواطني تلك الأقطار للحصول على النقد الأجنبي.

[1]- محمد العربي ساكر، مرجع سابق، ص120.